الخلفيات السوسيو اقتصادية لتبلور الفكر السياسي الثوري لدى مناضلي الحركة الوطنية في الجزائر

Socio-economic backgrounds for the crystallization of political thought among the militants of the national movement in algeria

كناي مخفي*

جامعة المدية (الجزائر)، adamkenai@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/10 تاريخ القبول: 2022/05/17 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

عرفت العديد من البلدان خلال القرن العشرين حركات تحررية ترجمت إلى ثورات ضد الامبريالية الغربية التي سيطرت على ثروات ومقدرات هذه البلدان ،هذه الثورات حركها فكر سياسي ثوري وتعد الجزائر من بين أهم هذه البلدان وتناولنا في بحثنا الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لتبني الفكر الثوري لدى مناضلي الحركة الوطنية بهدف تسليط الضوء على نمط الصراع داخل المجتمع الجزائري الذي أخذ شكل صراع الطبقات والتمييز العرقي واللغوي والديني، والذي كان محركا لتبني الفكر الراديكالي لدى مناضلي تيار مهم في الحركة الوطنية كحل لهذا الصراع.

وتوصلنا إلى أن الثنائية الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الجزائري في ظل التواجد الاستعماري كان انعكاسه لآراء ومصالح الطبقات.

كلمات مفتاحية: الحركة الوطنية.، التركيبة الاقتصادية.، الحركة العمالية.، المجموعة السكانية.، الفكر الثوري.

Abstract:

many of these countries' deaths - Lecture seule During the twentieth century, many countries knew liberation movements that were translated into revolutions against Western imperialism that controlled the wealth and capabilities of these countries. These revolutions were motivated by revolutionary political thought and Algeria is considered Among the most important of these countries, we discussed in our research the economic and social backgrounds for the adoption of revolutionary thought by the fighters

* المؤلف المرسل

of the national movement in order to shed light on the pattern of conflict within the Algerian society, which took the form of class struggle and ethnic, linguistic and religious discrimination, and which was a trigger for the adoption of the radical thought of the activists of an important current in the national movement as a solution to this conflict. We concluded that the social and economic dichotomy within Algerian society in light of the colonial presence was a reflection of the views and interests of the classes
Keywords: the national movement; Economic structure; The labor movement; the population group; Revolutionary thought.

1. مقدمة:

سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى أوضاع الجزائر خلال نصف قـرن قبل بداية الثورة حيث سندرس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون الدخول في السرد التاريخي للأحداث،وتعتبر هذه الحقبة التاريخية هـي المرحلة التي عرفت ميلاد الفكر الثوري ممثلا في الاتجاه الراديكالي الذي كان وراء تفجير ثورة نوفمبر،والتي تساعدنا على محاولـة فهـم خـلفية الفكر السياسي للاتجاه الراديكالي في الحركة الوطنية ،لذلك ركزنا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عبارة عن مقارنة بين أوضاع الأوربيين والجزائريين في مختلف الميادين التي تنضوي تحت هذه المجالات.لذلك انطلقنا من إشكالية مفادها كيف ساهمت المتغيرات السوسيواقتصادية في تكوين الفكر الثوري لدى مناضلي الحركة الوطنية في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل افترضنا أن:

ـــ الأوضاع الاقتصادية للمجموعة السكانية الجزائرية كانت وراء نشوء الفكر الثوري تحت مرجعية صراع الطبقات بالمنظور الماركسي.

ـــ ثنائية المجتمع التي هي صورة الأوضاع الاقتصادية للمجموعتين السكانيتين الجزائرية والأوربية كانت وراء تبني الفكر الثوري لدى المجموعة الجزائرية بهدف تحقيق نفس مكاسب المجموعة الأوربية.

اعتمادا على المنهج التاريخي والتحليلي كان الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على خلفيات تبني الفكر الثوري كحل لمقاومة التواجد الاستعماري في الجزائر من منظور سوسيولوجي واقتصادي ،باعتبارهما عاملين مهمين في عملية الصراع

السياسي،من منظور كارل ماركس أن أصل الصراع مادي وأن جميع المجالات الأخرى هي صورة للتفاوت الطبقي الذي مؤشره الأساسي مادي .

2 الأوضاع الاقتصادية:

القطاع الفلاحي:

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة ،فهي المورد الأساسي له ،ذلك أن أغلبية الجزائريين كانوا يشتغلون بالفلاحة ،لهذا لم تشأ السلطة الفرنسية أن تخلق وضعا اقتصاديا جديدا في الجزائر وصبت اهتماماتها على الأراضي الزراعية واعتبرتها قاعدة اقتصادها (عدي، 1983، صفحة 61).

لذلك أول ما قامت به إدارة الاحتلال حالما تمكنت من السيطرة على البلاد هو تفكيك النمط القبلي للملكية ،والعمل على تعميم الملكية الفردية التي يسهل التحكم فيها من حيث البيع أو الاستيلاء.

ففي سنة 1859 تمت المصادقة على قانون الملكية والذي ينص على"حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر " ولكن في سنوات من بعد (1861) دعى الإمبراطور نابليون الثالث الحكومة لأن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر التي رغم خضوعها للحكم فقد تمنع الأوربيين من الدخول إلى أراضيها وبذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل وإقرار الملكية الفردية ،وتوطين الأوربيين في العشيرة وخلال هذه الفترة وزعت الدولة على المعمرين ما يقارب 500000 هكتار فيما كانت الدولة تملك 900000 هكتار (الأشرف، 1983، الصفحات 14 - 15)،وقد ترتب عن هذا التفكك الفجائي لملكية الأرض ،اضمحلال البنية القبلية وبروز فئة قليلة من كبار ملاك الأرض سواء من الفرنسيين أو الجزائريين بالإضافة إلى طبقة مكونة من صغار ملاك الأرض (وناس، دت، صفحة 30)

على الرغم من أن التقسيم القسري للملكية تدل كثير من المؤشرات على أنه كان من أجل تفتيت النمط القبلي في ما يشكله من وحدة تهدد الكيان الاستعماري ، فالعشيرة التي تشترك في أرض العرش لا يتوانى أي فرد منها في الدفاع عن الأرض الذي هو في نفس الوقت دفاع عن شرف العشيرة ، إلا أنه حطم البنية الاقتصادية الأساسية في الجزائر التي هي بلد زراعي بالدرجة الأولى ، ترتكز معاشة سكانه على القطاع الفلاحي فقد كُتب تقرير للسلطات الفرنسية في بداية الاحتلال جاء فيه " إن مناخ الجزائر جميل وأرضها طيبة توجد بها مراع شاسعة ،وسهول فسيحة تكثر فيها منتجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوربا ، كما أنها تنتج كميات

هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع ، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز" (الزبيري، 1984، صفحة 39)

من خلال هذا التقرير يظهر مدى ما يلعبه القطاع الفلاحي من دور في الاقتصاد الجزائري القديم والنية المبيتة للسلطات الفرنسية في الاستيلاء عليه. وبذلك ضرب الجزائريون في القطاع الحيوي لاقتصادهم وعلى الرغم من ذلك فقد بقي القطاع الفلاحي هو مصدر رزق أغلبية الجزائريين ، فقد كانت الزراعة تشكل ثلاثة أرباع من نشاط المسلمين الجزائريين حسب إحصاءات 1954 ،فإن 78% من السكان الأهالي كانوا يتعاملون مع الأرض كمصدر لرزقهم (زوزو، 1999، صفحة 341) ،فيما سيطر الأوربيون على هذا القطاع سيطرة تامة والإحصائيات التالية خير دليل على ذلك.

كان الأوربيون في سنة 1954 يملكون 22037 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتارا ومنتوجها يمثل 66 % من جملة الإنتاج الفلاحي ، و55 % من جملة المنتوج الجزائري ، وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليار فرنك ،وكانت الفلاحة الأوربية تعمل من أجل السوق (3إلى4%للاستهلاك الذاتي)،أما الجزائريون فكانوا يملكون 630.732 ضيعة 20.000 منها تستغل حسب الأساليب الرأسمالية ، و70 % لا تفي بحاجة مستغليها أما كمية الحبوب المرصودة ، فقد انخفضت من 5 قناطير سنة 1871م إلى 2,5 سنة 1940م ،وفي سنة 1954 كان دخل الفلاح الجزائري يبلغ17.691فرنك مقابل أكثر من 800.000 فرنك للمعمر (حربي، 1994، صفحة 89).

والجدول التالي يبين توزيع المشتغلين في القطاع الزراعي حسب إحصائيات قامت بها السلطات الفرنسية قبيل اندلاع الثورة:

(جدول رقم 1يبين توزيع المشتغلين في القطاع الزراعي)

المجموعة السكانية / النشاط الزراعي	الجزائريون	الأوربيون
الـــملاكون والفلاحون الملاكون	503800	17200
عدد مـــــن يعينهم من عائلاتــهم	1438300	5700
المستثمرون لقاء نسبة المحصول	2100	900
أصحـــــــاب المـــــــــزارع	800	300
الـــخمـــــــــــــــــاسون	57600	000
الـــمجمـــــــــــوع	2002600	24100

(حماميد، 2007، صفحة 64)

قبل القيام بالتعليق على النتائج الإحصائيات الموجودة في الجدول وجب الإشارة إلى شيء مهم أن أكبر الملكيات لتي كانت بين أيدي الجزائريين هي ملك للأعيان الذين كانت تعتمد عليهم السلطات الفرنسية لإخضاع الريف الجزائري وجباية الضرائب(في سنة1954 كانت هناك 8499 ضيعة ،معدل مساحة الواحدة منها200 هكتار هي ملك للأعيان) وأدخل عليها الأعيان شيئا فشيئا الآلات الحديثة ولكن تسييرها لم يكن يخضع تماما للنمط الرأسمالي فالعمال الفلاحون الذين يعملون عندهم لم يكونوا أجراء بالمعنى الحديث لا في طريقة انتدابهم ولا في طريقة استخلاص أجرتهم ،فكانوا يعملون مجانا مقابل منحهم أرضا يزرعونها أو كمية من المئونة السنوية (حربي، 1994، صفحة 89)

وبالعودة إلى الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الملاكين والفلاحين الملاكين الأوربيين 71,37 % ونسبة من يعينهم من عائلاتهم 23,65%، على عكس الملاكين والفلاحين الملاكين الجزائريين التي تبلغ نسبتهم 25,16% في حين أن نسبة من يساعدهم من عائلاتهم 71,82 % ،وهذا ما يبين تعلق أغلب الجزائريين بالقطاع الزراعي ،حيث نجد بمعدل كل ملاك جزائري يساعده أكثر من أثنين من أفراد عائلته بينما نجد ملاك واحد أوربي من بين ثلاثة ملاكين يساعده فرد واحد من أفراد عائلته والشيء الملاحظ في الجدول انعدام فئة الخماسين (المزارعون بالخمس) في صفوف الأوربيين .يوضح ذلك التفاوت الكبير بين الأوربيين والجزائريين فقد كان عدد الملاك يتضاءل من الجانب الجزائري فيما كان عدد الخماسين يتزايد والجدول التالي يبين ذلك

جدول رقم 2 يبين إحصاء الخماسين والملاك

السنوات / النشاط الفلاحي	1930	1938	1940	1948
الملاك	617544	549395	531600	537600
الخماسون	428032	713000	—	132900

(وناس، دت، صفحة 249)

نلاحظ من خلال الجدول أنه مابين سنة 1930 و1938 ،11% من الملاكين الجزائريين خسروا أراضيهم وأن الخماسين زادوا بنسبة 66 % وهذا ما يفسر تقهقر الوضع الاقتصادي للفلاحين الجزائريين ،وتوجههم للتنازل عن أراضيهم جراء

الضرائب الباهظة وقلة الإنتاج، حيث ميز القطاع الفلاحي عدم التوازن بين الفئتين (الأوربيين،الجزائريين)، من حيث المساحات المزروعة والمداخيل ، أما عدد العمال الفلاحين فكان في الأرياف 12000 عاملا بينما كان عدد العاطلين يتجاوز المليون ، كما أن المعمرين كانوا وحدهم يتمتعون بالقروض ويحتكرون التجهيزات وذلك بفضل سيطرتهم على الميزانية التي لم يكن ينال منها البرجوازيون الجزائريون سوى الفتات ، أما الفلاحون فكان دورهم يقتصر على دفع الضرائب ،وهكذا فإن ضعاف الحال من الفلاحين تلفظهم أجهزة القرض الرسمية فيقعون فريسة للمرابين ،بالإضافة إلى تعرضهم إلى تعسف القياد وحراس الغابات (حربي، 1994، الصفحات 89 -90)
وهذا ما يبين التفاوت الطبقي الفادح بين الأغلبية الساحقة من الجزائريين والأقلية الأوربية التي تشتغل بالقطاع الفلاحي ، فقد تكونت طبقة من الملاك الأوربيين يسيطرون على القطاع رفقة طبقة أخرى من الجزائريين المتمثلة في الأعيان الذين كانوا حلفاء للسلطات الاستعمارية (القياد،والباشاآغاوات،حراس الغابات)،الذين كانوا يستنزفون ما بقي من ممتلكات الفلاحين الفقراء وقد أدى افتكاك الأرض وتالف بعض التجمعات القبلية مع النظام الاستعماري ،إلى اندثار البنية القبلية تدريجيا ،وبروز الفلاحين كبنية اجتماعية ذات أفق سياسي واضح (وناس، دت، صفحة 30)

2.2 القطاع الصناعي والخدمات

على غرار القطاع الفلاحي ،فإن القطاع الصناعي والخدمات كان تحت هيمنة الأوربيين ، بصفة أوسع من سيطرتهم على الفلاحة.

إن الهيكلة المهنية للأوربيين تبين أن أغلبيتهم من سكان المدن،ف34%منهم يعملون في القطاع الصناعي كإطارات وعمال وحرفيين،و50 % في قطاع الخدمات مابين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية ، وكان الأوربيون يوفرون 93 % من الفنيين و86 % من أعوان الوظيفة العمومية ، أما العمل غير المختص كان من نصيب الجزائريين كانوا يشكلون 95 % من العمال اليوميين و68 % من العمال قليلي الاختصاص و17 % من الفنيين و7 % من الإطارات العليا (حربي، 1994، الصفحات 90-91)

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن الطبقة الكادحة كانت تتمثل في الجزائريين تقريبا والإطارات العليا تتمثل أغلبيتها الساحقة في الأوربيين ، فكانت التركيبة الاقتصادية تمثل الأسياد والعبيد ،بنزعة عنصرية (الأوربي هو السيد والجزائري هو الكادح)،مما يؤدي إلى صراع إثني يغذيه التقسيم غير العادل للثروات وكان القطاع الصناعي في

الجزائر يعتمد على الصناعات الإستخراجية الموجهة أساسا للتصدير ، فقد كانت عبارة عن استنزاف الثروات الباطنية ، دون إقامة منشآت صناعية للمواد الموجهة للسوق الجزائرية والجدول التالي يبين حجم الإنتاج والصادرات:

(جدول رقم 3حجم الإنتاج والصادرات في الجزائر من 1950 إلى 1953)

	الإنتاج			التصدير		
بملايين الأطنان	1951	1952	1953	1951	1952	1953
الحديد الخام	2,815	3,085	3,372	2,845	3,031	3,211
الفحم	24	26	295	7	68	89,2
البترول	7	46	85	6,7	40	88
الرصاص الخام	4,7	6,7	11,8	2,2	7,4	9,1
الزنك الخام	5,1	8,3	28,1	5,1	6,5	26,1
الفوسفات	777	703	603	711	601	531
الباريت	21,1	11,4	10,3	9,8	8,3	10,2

(حماميد، 2007، صفحة 67)

نلاحظ من خلال الجدول أنه باستثناء الفحم الذي يستهلك نسبة كبيرة منه ربما في التدفئة أو في تشغيل بعض الآلات، فإن أغلب المواد توجه مباشرة للتصدير.أما بالنسبة للجزائريين فيعتبر القطاع الصناعي قطاع شبه منعدم باستثناء الصناعات النسيجية ،كالزرابي والأغطية التي انتعشت في مرحلة الحربين العالميتين تلبية لاحتياجات الجيش ،هذه الصناعة التقليدية التي تعتبر من اختصاص الجزائريين بدأت في الاضمحلال بينما أخذت بعض أصناف الصناعات التقليدية تندثر (النحاسيات)،أو تقع تحت طائلة البطالة (النسيج)،بدأت تظهر حرف صناعية عصرية ،مثل السباكة، النجارة الميكانيك، الكهرباء غير أن هذه الصناعة الحرفية بالرغم من الانتعاش الذي لقيته بعض الوقت في العشرينيات ،عن طريق إنشاء مراكز للتكوين المهني ، فقد بقيت

في مرحلة البداية وبدون وسائل كفيلة بتطويرها خاصة قضية القروض والدعم ، حيث أنه في سنة 1954 ، كانت 92 % من القروض من نصيب المؤسسات الصناعية الأوربية و8 % من نصيب المسلمين. (حماميد، 2007، صفحة 74)

وكانت الهوة التي تفصل بين الجزائريين والأوربيين موجودة على كل المستويات فلو أخذنا مثلا المؤسسات الاقتصادية لوجدنا أن نصيب 100.000 مؤسسة جزائرية يقدرب33 مليار فرنك ،بينما تبلغ مداخيل 65.000 مؤسسة أوربية 375 مليار فرنك كما أن 90% من النشاط التجاري والصناعي يبقى بيد الأوربيين (حربي، 1994، صفحة 91).

وهذا مؤشر على التفاوت الكبير بين الفئتين الأوربية والجزائرية ،حيث كانوا يمثلون ثنائية اقتصادية واحدة مزدهرة تتعلق بالأوربيين والثانية تراوح مكانها وتتعلق بالجزائريين،وهذا ما يعززه الفرق بين عدد المؤسسات والمداخيل للفئتين، فمعدل دخل كل مؤسسة صناعية جزائرية هو 330.000 فرنك،بينما معدل دخل مؤسسة أوربية هو 5.769.230 فرنك أي دخل مؤسسة صناعية أوربية يفوق دخل نظيرتها الجزائرية بـ18 مرة.

يرى بن أشنهو أن إقصاء البرجوازية التقليدية (الفضاء الحرفي التقليدي) لم يكن لاعتبارات سياسية استعمارية ، أو لتبدل في العلاقات الاجتماعية ، وإنما هو ناتج عن عجز هيكلي مصدره غياب تراكم رأس المال و فائض القيمة، ويعود هذا العجز إلى التغير الطارئ في أنماط الإنتاج بفعل الاستعمار من جهة واكتفاء البرجوازية التقليدية بالسوق المحلية المحدودة من جهة أخرى إضافة إلى افتقار الإنتاج الحرفي التقليدي إلى مبدأ أساسي من مبادئ التراكم الرأسمالي وهو مبدأ المنافسة والسيطرة على السوق(A.BENACHENHOU, 1967, p. 371) .

من خلال تعرضنا للقطاع الاقتصادي في الجزائر قبل 1954 دون التعمق فيه لأن الغرض هو تسليط الضوء غلى الظروف الاقتصادية المحيطة بموضوع بحثنا يتبين السيطرة المطلقة للفئة الأوربية على الموارد الاقتصادية ، وعدم التوازن في تقسيم وسائل العيش والثروات بين فئتين تعيشان في نفس المحيط الجغرافي ويميز بينهما العرق واللغة والدين وسيطرة الأقلية الغنية على الأغلبية الكادحة ،كلها مؤشرات على ظهور صراع بين الفئتين وثورة الطبقة الفقيرة من أجل الحصول على نصيبها من ثروات البلاد التي تمثل الأغلبية فيها.

3. الأوضاع الاجتماعية:

1.3 المجموعة السكانية الأوربية في الجزائر:

لم تكن المجموعة السكانية الأوربية تتميز بانسجام كبير فقد كان يوجد فيها الفرنسيون الأصليون والسويسريون والأوربيون الشماليون ،ولكن أوفر عدد منهم كان يأتي مـن بلدان البحر الأبيض المتوسط ومن بين هؤلاء ، نجد الإسبانيين بكثرة في وهران ونواحيها والإيطاليين والمالطيين في شرق البلاد ،وكان الفرنسيون ينظرون إليهم بشيء من التعالي والاحتقار، في ما يرى فيهم المسلمون ورثة أولئك الذين تطاولوا على الإسلام في القرون الماضية ، وهؤلاء هم الذين يمثلون طبقة "الأقدام السوداء"ويطلق عليهم كذلك اسم" الصليبيين الجدد" . أما اليهود وهم أقلية دينية محلية،فقد اعتُبروا سكانا أوربيين حالما أصبحوا فرنسيين بحكم قانون " كريميو " (1870) ، وكانوا يشكلون مجموعة خاصة بحكم النظرة الدينية التي ينظر بها الجزائريون إليهم ، وبحكم الحملات العنيفة المعادية للسامية التي تعرضوا لها في أواخر القرن التاسع عشر،وبحكم تعلقهم بدولة إسرائيل منذ نشأتها (حربي، 1994، الصفحات 81-82)

ورغم هذا الهجين من الجنسيات لم تشهد الجزائر صراعات بين المستوطنين ، وربما اختيارهم لمناطق تجمع أصحاب الجنسية الواحدة وبعدهم عن غيرهم من الجنسيات قد ألغى الصراع بينهما فنجد الإيطاليين في أقصى الشرق الجزائري و الإسبانيين في أقصى الغرب.فقد كان غير الفرنسيين يعوضون هذا العائق بالتعبير عن تعلقهم الشديد بفرنسا وطنهم الجديد ، لكن اختلاف المشارب رغم كل التغييرات ، كان يقف حائلا دون تحقيق الانسجام الكامل ،خاصة وأن تقسيم العمل كان يطابق التقسيم العرقي للمجتمع. (حربي، 1994، صفحة 82)

ويمكن أن يرجع التعايش بين المستوطنين دون صراع إلى أنهم أقلية وسط أغلبية المسلمين والصراع بينهما قد يجعلهم فريسة سهلة للأغلبية المستضعفة. فبحكم وضعهم أقلية ذات امتيازات توحّد الأوربيون بالرغم مـن الخلافات السياسية والاجتماعية التي تفصلهم ، فقد كانوا كلهم غارقين وسط جماهير المسلمين ولأنهم كانوا يشعرون بضعفهم أمام هذا العدد الهائل ،ولأن الأهالي كانوا يشملونهم جميعا في عداء سياسي وديني ولأن أمنهم في الحاضر وسلامتهم في المستقبل متوقفة على إتحادهم وجدوا أنفسهم مضطرين للتقارب والتلاحم، فالخطر الذي يهددهم جميعا خلق بينهم تضامنا فعليا ضروريا أما بالنسبة لتوزيع الأوربيين في الجزائر ، حسب

إحصائيات 1954 فـ77 % من مجموع 984000 أوربي يعيشون في منطقة بلدية ذات الطابع المدني وفي دراسة عن الجزائر خلال نصف قرن ، تم إنجازها من طرف السلطات المحلية بالجزائر ، نبهت السلطات إلى الخطر الذي يمثله ضعف الأوربيين في الأرياف " إن عدد السكان الأوربيين في تناقص مطرد ،ففي سنة 1901 كانت مراكز بريفوتفيل وشفرال وأموشاس تيزي نبشار تعد على التوالي 472 - 385 - 118 أوربيا ولم يعد بها اليوم سوى 125- 50، 56 أوربي" (حربي، 1994، الصفحات 82-83)

أما فيما يخص المستوى المعيشي ، فإن المجتمع الأوربي في الجزائر ، مقارنة بمستوى معيشة الجزائريين يمثل مجتمعا برجوازيا ، وقد وصف إحصاء 1951 نحو560000 شخص بأنهم برجوازيون وكانت نفقات العطل وحدها آنذاك تصل في الجزائر إلى نحو 20 مليار فرنك قديم لـ 187000 مصطاف ، وهذا ما يوضح أن نصف السكان الأوربيون هم من الطبقة البرجوازية (حماميد، 2007، صفحة 80)

2.3 المجموعة السكانية الجزائرية (الأهالي):

إن الجزائر كوطن وكوحدة سكانية تشعر بالمواطنة اتجاه بعضها لم يكن موجودا لدى الأغلبية الساحقة من الجزائريين فقد كان الانتماء إلى القبيلة أو الجماعة أهم من مفهوم القومية الوطنية لدى أغلبية السكان،فرغم أن القومية والشعور بالانتماء إلى وطن واحد كانا موجودين لدى الكثير من المثقفين إلا أنه في 1830 لم يكن سكان الجزائر يعتبرون أنفسهم جزائريين ذلك أن كل فرد كان ينتمي أولا وقبل كل شيء إلى مجموعته الضيقة :العائلة أو الرابطة الحرفية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو الجماعة الدينية والثقافية (أهل السنة الإباضية ، اليهود) أو الرابطة اللغوية (عرب،بربر،أتراك) (حربي، 1994، صفحة 101)

أما التركيبة السكانية للجزائر تتشكل من عرب وبربر، فالعرب يمثلون أغلبية داخلية وينتشرون جغرافيا على كل مساحة الجزائر باستثناء منطقة القبائل (تيزي وزو، بجاية) (صيداوي، 2000، صفحة 85)، أما البربر فهم منقسمون إلى أربعة فئات :

- القبائل:وأهم مركز لهم يوجد في منطقة القبائل وهي منقسمة إلى القبائل الصغرى (بجاية) والقبائل الكبرى (تيزي وزو) ،حافظو على خصوصيتهم اللغوية (الأمازيغية) ويعدون من أكبر المناهضين للهيمنة العربية.

ـــ **الشـــاوية:** ويســكنون منطقــة الأوراس التــي تعــرف بمدن(تبســة، باتنة،ســوق أهراس)،ويتميزون عن القبائل بعدم معاداتهم للعربية .

ـ **المزابيون:** هي فئة بربرية أقل عددا ، يعتمدون المذهب الخارجي الإباضي اهتموا بالتجارة أكثر من السياسة(مدينة غرداية ومنطقة وادي ميزاب تعتبر مركزهم)

ـ **الطوارق:** يقطنون جنوب الصحراء ،على الحدود المالية ،النيجيرية والليبية ،لم تكن لهم أي نشاطات سياسية ولا طموحات من أجل السلطة ،فهم بعيدون جغرافيا وفي عاداتهم وتقاليدهم عن بقية بربر الجزائر (صيداوي، 2000، صفحة 86)

والملاحظ في هذه المرحلة غياب الصراع الإثني عرب ـ بربر أو بين الفئات البربرية نفسها نظرا لانغلاقها على نفسها ،باستثناء الأزمة التي عرفت بالأزمة البربرية1949 التي أخذت طابعا سياسيا ، "حيث أن مناضلين من أصل قبائلي بفرنسا توجهوا نحو تأسيس ـ الحركة الشعبية البربريةـ ورفض الفكرة القائلة الجزائر عربية مسلمة ، وتبني شعار الجزائر جزائرية"(HARBI, 1994, p. 63) ولكن سرعان ما تم تجاوز هذه الأزمة السياسية ، وتراجع الصراع الداخلي لصالح الصراع الخارجي مع المحتل ، وقد تصدى لهذه الحركة حتى مناضلون من أصل قبائلي ويقيمون بالمنطقة ،على غرار كريم بلقاسم الذي رأى أن"البربرية لا يمكن أن تخدم مثل الاستقلال" (عباس، 2005، صفحة 116)، باستثناء هذه الحركة التي نظمت في إطار سياسي لم تتبنى أي مجموعة مطالب جهوية علنية قبل الاستقلال ، وبذلك لم تسجَّل صدامات بين المجموعة السكانية الجزائرية ماعدا صراعات بين القبائل (جمع قبيلة) أو العروش وكانت النزاعات تحمل طابعا اقتصاديا وكان أغلبها بسبب مشكل حول ملكية الأرض . أو بسبب العقلية التقليدية السائدة كالثأر،وخير مثال على ذلك منطقة الأوراس التي كانت تعيش هذه الوضعية المتمثلة في المناوشات والعداء الذي وصل إلى حد المواجهة المسلحة بينهم ، "وقد نجح مصطفى بن بولعيد ـ ابن المنطقةـ في طي الأعراش الشاوية لصفحة العداوة القديمة وتبادل الأمان" (كشيدة، 2003، صفحة 53)

كما سجلت بعض الأحداث بين المجموعات السكانية أخذت طابعا عرقيا ودينيا وخاصة المناطق التي تختلط بها الجماعات السكانية غير المتجانسة دينيا ولغويا وحتى اقتصاديا وكانت بعض المدن الجزائرية تحمل في تركيبتها هذا الهجين من السكان وعلى سبيل المثال مدينة قسنطينة التي كانت تتميز بالكثافة السكانية ،ووجود عدد كبير من اليهود الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بحكم قانون كريميو كما سلف الذكر،حيث أنه في سنة 1934 حدثت مواجهات دامية بين المسلمين واليهود

بسبب إشاعة مفادها"أن يهوديا قام بتدنيس مسجد سيدي لخضر" (MECHATI, 2009, p. 25) ،وأخذت الأحداث طابعا عنيفا ضد اليهود وحتى رد فعل اليهود لم يكن أقل حِدة، فالدين والمسجد باعتباره البناء المجسد لعقيدة المسلمين يعتبر مقدسا والاعتداء على حرمته خاصة من طرف غير المسلمين قد تسبب في رد فعل عنيف من طرف المسلمين.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين ،فقد أخذ المجتمع الجزائري الطابع الريفي فقد كان أغلب الجزائريين يقطنون المناطق الريفية(7،6 % من الجزائريين فقط كانوا يسكنون المدن) (حربي، 1994، صفحة 104) في السنوات التي سبقت الثورة .

3-3- الحركة الديمغرافية في الجزائر:

أما فيما يخص النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين والأوربيين سنوجزه في الجدول الآتي الذي يبين التعداد العام للسكان الجزائريين والأوربيين خلال نصف قرن:

(جدول رقم 4 يبين الحركة الديمغرافية في الجزائر مابين 1856- 1954)

السنة	الأوربيون	الجزائريون	المجموع
1856	180.300	2.307.300	2.487.600
1876	344.700	2.462.900	2.807.600
1896	578.500	3.781.100	4.359.600
1906	680.300	4.447.800	5.158.100
1926	833.400	5.150.800	5.984.200
1936	946.000	6.201.100	7.147.100
1948	922.000	7.679.100	8.601.400
1954	1.042.000	8.745.000	9.784.000

(حماميد، 2007، صفحة 84)

من خلال الجدول الذي يبين الإحصاء العام للسكان الجزائريين والأوربيين يتبين النمو الديمغرافي السريع للجزائريين خاصة في السنوات التي سبقت الثورة ،فخلال ثمانية سنوات زاد عدد السكان في الجزائر بأكثر من مليون نسمة مما يعد انفجارا ديمغرافيا لم يصاحبه نمو اقتصادي يضمن وسائل العيش للسكان،بل على العكس كما أشرنا في دراستنا للأوضاع الاقتصادية ، تميزت هذه المرحلة بتراجع عدد الملاكين وارتفاع عدد العمال اليوميين أو الخماسين ، أما الأوربيين فكانت الزيادة السكانية عندهم تخضع لمدى صيرورة الاستيطان أو الهجرة للجزائر التي توقفت في 1936 وهذا ما يفسر تناقص عدد السكان الأوربيين بين سنة 1936 و1948 بأكثر من200.000 نسمة. وتفسر الزيادة السريعة في نمو السكان الجزائريين بالتقاليد السائدة في المجتمع التي تشجع كثرة الأولاد التي تجد مرجعيتها في الدين الإسلامي ، أو للاعتماد عليهم للمساعدة في أعمال الحقل أو المزرعة، كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن الجزائريين كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان ، ففي سنة 1954 كان الجزائريون يمثلون نسبة 89,38% من مجموع سكان الجزائر ،ومن الغريب أن تضطهد الأقلية الأغلبية ، فمن الشائع أن الأقلية تكون مضطهدة ولكن ما كان يحصل في الجزائر أن الأقلية العرقية هي التي تستحوذ على وسائل العيش ، فيما تعتبر الأغلبية التي تشترك في العرق والدين طبقة كادحة ومقهورة. (CHENTTOUF, 2006, p. 93)

وقد أشارت دراسة حول الجزائر خلال نصف قرن أنجزتها السلطات المحلية الفرنسية في نهاية سنة 1952 في الجزائر وحسب المجلس البلدي لسدراتة " النتيجة المباشرة للزيادة الديمغرافية تتمثل في ميلاد بروليتارية ريفية مما يهددها بخطر البطالة ، ولا يمكن إعادة توطين هذه الشريحة في أراضي جديدة ،فهذه البروليتارية ستتجه نحو المدن من أجل تحصيل رزقها ،أين يوجد أمل في الحصول على عمل ،أو ممارسة حرفة" وعرفت الكثير من المناطق التي تعرف كثافة سكانية عالية نزوحا نحو المراكز الكبرى كمنطقة القبائل التي شهدت هجرة داخلية اتجاه مدينة الجزائر العاصمة خاصة ومنطقة قسنطينة التي عرفت نزوحا نحو قسنطينة المدينة. وهذه الوضعية كانت تميز أغلبية المدن الجزائرية التي عرفت نزوحا كبيرا خاصة من جانب المسلمين (الجزائريين)"فمدينة البليدة كانت تضم سنة 1936 حوالي 40000

نسمة أصبحت سنة 1948تضم 56800 نسمة فالزيادة بلغت 16800 نسمة منهم 2500أوربي" (CHENTTOUF, 2006, p. 94)

هذا النزوح اتجاه المدن ساعد على إنتاج نخبة من أصل ريفي فالكثير من العائلات التي نزحت من الأرياف نحو المدن استفاد أبناؤها من قسط من التعليم كما ساعدهم الحراك السياسي الموجود في المدن ،على دخول النضال السياسي والدارس لتاريخ الحركة الوطنية يلاحظ أن قسنطينة تعتبر مثالا على هذه الظاهرة ، فالكثير من المناضلين المعروفين في الحركة الوطنية هاجرت عائلاتهم ذات الأصل الريفي نحو قسنطينة المدينة وعلى سبيل المثال لا الحصر (مشاطي محمد،عبد السلام حباشي....)، أما الهجرة الخارجية خاصة ناحية فرنسا كانت مخرجا من أجل الحصول على عمل وكانت الهجرة في بدايتها تقتصر على الذكور فقط دون بقية العائلة،"وبدأت الهجرة الجزائرية تبرز مع بداية القرن العشرين حيث أن بعض القبائل من ـ مقلع ـ و ـ بورغيدون ـ في القبائل الصغرى تحصلوا على رخصة السفر وذهبوا للعمل في جنوب فرنسا وكان نجاحهم قدوة لعمال آخرين،حيث بلغ عددهم في منطقة مرسيليا 2000 قبائلي سنة 1912، وكانت الهجرة تحدث غالبا في إطار جماعي ،وعلى أساس ترابط ذو طابع عائلي أبوي وكان قانون الهجرة محكوم بقوانين شبه قبلية أي هجرة بالتناوب بين الدواوير ، والقبيلة أو الدوار كانت عبارة عن عائلة من العائلات ولم تسجل هجرة الأطفال و النساء إلا في سنة 1950" (قداش، 2008، الصفحات 242-244).

هذه الهجرة نحو فرنسا كان لها الأثر البالغ في توجه الطبقة العمالية في المهجر نحو النضال السياسي،"فقد اهتم الحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1914 بالعمال القادمين من شمال إفريقيا عن طريق تشجيع المهاجرين على الانضمام إلى الحزب والنقابة" (قداش، 2008، الصفحات 45-46) وترجم هذا الاحتكاك بين العمال المهاجرين الجزائريين والمنظمات العمالية بالمهجر بميلاد أول حزب وطني ينادي بالاستقلال (نجم شمال إفريقيا) ،أما فيما يخص الجانب الصحي للجماهير الجزائرية كان جد متردي ،فكما سلف الذكر الأغلبية الساحقة من الجزائريين يسكنون المناطق الريفية وبذلك فأغلبيتهم لا يعرفون المستشفى أو المستوصف أو الطب الحديث عامة والتداوي كان يتم بطرق بدائية كاستعمال الأعشاب والرقية ،فقد كانت الجزائر في السنوات التي سبقت الثورة تملك 149 مستشفى من بينها 12 مستشفى عسكري مجهزا بـ 26036 سريرا وإذا كانت مستشفيات مصطفى باشا ووهران وقسنطينة مجهزة بأحدث التقنيات وأرقى المرافق فإن بقية المستشفيات الموزعة على باقي التراب الوطني كانت عبارة عن مراكز استعجالية (حماميد، 2007، صفحة 81). فالمنشآت الصحية الكبرى كانت موجهة للأوربيين أساسا فالمستشفيات الكبرى كانت تتركز في المدن الآهلة بالأوربيين بنسبة عالية فمدن الجزائر وهران وقسنطينة كانت تضم سنة 1921 أكبر عدد من السكان الأوربيين والجدول التالي يبين ذلك:

(جدول رقم 5 توزيع السكان الجزائريين والأوربيين في العمالات الثلاثة)

المدينة	عدد السكان الأوربيين
الجزائر	250666
وهران	193427
قسنطينة	45219

(قداش، 2008، صفحة 47)

وإذا كان سكان المدن الكبرى يستفيدون من الخدمات الطبية فإن الأغلبية الساحقة من الريفيين كانوا يعانون من الأمراض الفتاكة ،كالكوليرا والتيفيس والسل الذي كان يحصد سنويا آلاف الجزائريين خاصة في منتصف الأربعينيات والجدول الآتي يبين عدد المصابين ببعض الأمراض الفتاكة من الجزائريين :

(جدول رقم6 ببين عدد المصابين بالأمراض القاتلة بين 1944-1955)

السنوات / الأمراض	1944	1949	1954
حمى التيفويد	1900	900	500
التيفيس	1550	125	00
الجدري	110	375	125

(حماميد، 2007، صفحة 85)

على الرغم من التناقص الملاحظ في الجدول للأمراض الثلاثة إلا أن نسبة الإصابة بالأمراض الفتاكة بقيت متواصلة فيما يخص أنواع أخرى من الأمراض خاصة في الأوساط الريفية " مثل أمراض العيون أو الرمد التي لا يمكن تجنبها خاصة في الأوساط الريفية ،كما سجلت إصابات كثيرة بتقوس العمود الفقري ،ويعود سبب هذه الأمراض لسوء التغذية ومستوى المعيشة المتدني خاصة في الدواوير "(CHENTTOUF, 2006, p. 115)

من خلال دراستنا للأوضاع الاجتماعية للجزائر يتبين لنا أن السكان الجزائريين يمثلون في الأغلبية مجتمع ريفي بدائي ،بعيد عن أساليب العيش العصرية من خلال التموقع في إطار ضيق تمثله العشيرة أو العرش أو الجهة ، بعيد كل البعد عن مفهوم الدولة يشترك هؤلاء السكان في أغلبيتهم في عدائهم للأوربيين ورفضهم للاستعمار ووسائله حتى التي تخدمهم في بعض الأحيان كالتعليم والطب الحديث .

4. خاتمة:

من خلال تعرضنا لأوضاع الجزائر خلال النصف قرن الذي سبق ثورة التحرير بتطرقنا للأوضاع والاقتصادية والاجتماعية ، ،وذلك لأن الأفكار السياسية مثلت المنعكس الهام للأوضاع الاقتصادية والموروث الثقافي الذي هو نتاج عوامل اجتماعية متعددة فالمطالب السياسية لاحظنا أنها إما تهدف للمحافظة على امتيازات اقتصادية أو أخذت شكل المطالب الاقتصادية ،كما أن الثقافة التي كوّنها الأفراد من خلال المسار التعليمي والتفاعل الاجتماعي كان لها الأثر في توجيه المطالب السياسية.
فالتيار الإصلاحي الاندماجي الذي كان يمثله فرحات عباس ،والتي تكون تركيبته البشرية انعكست بشكل واضح على الأفكار السياسية التي طبعت التيار،فمناضلوه كانوا من المثقفين الجامعيين وكبار التجار والموظفين ،فالنخبة المثقفة في هذا التيار والتي حملت أفكارا غير متصالحة مع الواقع اليومي لأغلبية الجزائريين ،هذه الأفكار التي تدل مؤشرات كثيرة على أنهم حملوها من خلال الثقافة التي اكتسبوها في مسارهم الدراسي وفي محيط هذا المسار كالجامعة من خلال الاختلاط بالأوربيين ،إضافة إلى أن أغلبية مناضلي هذا التيار من الموالين للإدارة الفرنسية ،إما أنهم أبناء عائلات موالية وإما أنهم هم أنفسهم من كبار التجار والملاك الذين يجدون في السلطة الفرنسية حليفا اقتصاديا حيويا ،ويمثل زعيم التيار أحد أبناء العائلات الموالية للسلطة ،ففرحات عباس إبن قايد ،لذلك كان هدف أنصار هذا التيار هو إيجاد طريقة للتعايش مع المحتل،فهم يجدون مصلحتهم في السند الذي توفره لهم السلطة الفرنسية،فهم عائلات تعيش في كنف الإدارة الفرنسية ،فملكياتها العقارية لا تتعرض للمصادرة ونشاطاتها التجارية لا تخضع للضرائب الباهظة كما أن أبنائهم يحظون بمعاملة خاصة من طرف الإدارة،خاصة في المجال التعليمي.

أما التيار الإصلاحي السلفي ،الممثل في العلماء الذين كان أغلبهم من الطبقة البرجوازية فهم من أبناء العائلات الغنية التي كونت علاقات متعددة مع السلطة الفرنسية ،أومن العائلات الموالية فعبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي زعيمي هذا التيار هما من أبناء هذه العائلات ،أما الثقافة التي نهلوا منها تحمل الطابع العربي الإسلامي ،من خلال دراسة عبد الحميد بن باديس في جامع الزيتونة والبشير الإبراهيمي في المشرق العربي ،فمواجهتهم للتواجد الاستعماري لم يكن يحمل طابع العنف ،ويكمن وجه الخلاف في أن الثقافة التي يحملونها لا تتوافق و ثقافة المحتل لذلك كان نشاط العلماء ثقافي تربوي أكثر منه سياسي تحرري أو راديكالي،لأن الاختلاف الإيديولوجي والإثني يمكن أن يجد حله في إطار الدولة الاستعمارية.

أما التيار الوطني الذي نادى مباشرة بالاستقلال ،فقد بدأ نشاطه السياسي بداية من تأسيس نجم شمال أفريقيا في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا ،هؤلاء العمال الذين ينحدرون في أغلبهم من الطبقة الكادحة ،بروليتارية المدن وأبناء الأرياف الذين هاجرو إلى فرنسا للبحث عن وسائل أحسن للعيش ،ويعتبر مصالي الحاج زعيم التيار الوطني واحدا منهم حيث سافر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من مسقط رأسه بتلمسان إلى ضواحي باريس بفرنسا ،وكانت هجرة هذه الفئة لأسباب اقتصادية محضة فهذه الفئة لم تنجح في توفير وسائل عيش في البلاد،ولا من تمكين أبنائها من التمدرس الذي يفتح لهم أبواب الوظيفة،كما أنها نتاج سياسات متعددة كتفتيت الملكية القبلية ومصادرة الأراضي والضرائب ،مما دفع الكثير من العائلات للنزوح اتجاه المدن أو الهجرة للخارج في شكل أفراد وعائلات في بعض الأحيان ،بحثا عن محيط أوسع للرزق ،فهم بذلك كونوا فكرة معادية للسلطة الفرنسية،فلا يفكر من انتزعت منه ملكيته بالقوة إلا في كيفية استرجاعها ،ثم أن هذه الفئة التي كانت تمثل أغلبية الجماهير،وجدت في التيار الوطني انعكاسا لمطالبها وطموحاتها،ثم أن احتكاك أفراد هذه الفئة بالثقافة الفرنسية كان ضئيلا نتيجة الرفض الذي كان يطبع مواقف الجماهير الريفية خاصة لكل ما هو أوربي،كالتعليم وحتى الطب ،وبعد أن أصبح أبناء هذه الفئة يقبلون على التمدرس ،كانوا يدرسون في المدارس الأهلية(خاصة بالجزائريين) وبذلك لم يكوّنوا علاقات مع أبناء الأوربيين في إطار التفاعل الاجتماعي.إذن هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن التوجه السياسي كان يحكمه الانقسام الطبقي فالتيارات السياسية هي انعكاس لآراء ومصالح الطبقات.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات باللغة العربية:

- المنصف وناس. (دت). *الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر*. تونس: لمطبعة العربية.
- الهواري عدي. (1983). *الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي (1830-1960)*. (جوزيف عبد الله، المترجمون) بيروت: دار الحداثة.
- حسينة حماميد. (2007). *المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962*. الجزائر: منشورات الحبر.
- رياض صيداوي. (2000). *صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب،الجيش،الدولة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- عبد الحميد زوزو. (1999). الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لثورة نوفمبر1954. *مجلة المجلس الإسلامي الأعلى* .
- عيسى كشيدة. (2003). *مهندسو الثورة*. الجزائر: الشهاب.
- محفوظ قداش. (2008). *تاريخ الحركة الوطنية*. (أمحمد بن البار، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.
- محمد العربي الزبيري. (1984). *الثورة الجزائرية في عامها الأول*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- محمد حربي. (1994). *الثورة الجزائرية سنوات المخاض*. (نجيب عياد، و المثلوثي صالح، المترجمون) الجزائر: موفم للنشر.
- محمد عباس. (2005). *ثوار عظماء شهادات 17شخصية وطنية*. الجزائر: دار هومه.
- محمد عباس. (دت). *في كواليس التاريخ بن بلة ـ عبان مواجهة من أجل الحقيقة*. الجزائر: مؤسسة الشروق.
- مصطفى الأشرف. (1983). *الجزائر الأمة والمجتمع*. (حنفي بن عيسى، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- **المؤلفات باللغة الأجنبية**:

- ABENACHENHOU, . (1967). *formation du sous-développement .essai sur les limites du développement.* ALGER: opu .
- CHENTTOUF, T. (2006). *l Algérie en 1954.* Alger: OPU ..
- HARBI, M. (1994). *le fln mirage et realitè(1945-1962).* alger: ED.E.NL.
- MECHATI, M. (2009). *parcours d un militant.* Alger: chihab éditions.